الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/CONF.166/PC/21/Add.1
2 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية
الدورة الثانية
نيويورك، ٢٢ آب/أغسطس - ٢ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: مشروع إعلان وبرنامج عمل

آراء الحكومات بشأن مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل

مذكرة من الأمين العام

إضافـــة

المحتويـــات

الصفحـة

سويســـرا ٢

* A/CONF.166/PC/14.

160894 160894 94-31526

سويسرا

[٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - المنظور، والتوجه العام للوثيقة (الاعلان وبرنامج العمل)

١-١ هدف التنمية الاجتماعية ووظائفها وعناصرها الأساسية

(أ) ترى حكومة سويسرا أنه من الضروري تعريف التنمية الاجتماعية أو الهدف منها بغية تحديد وجهة للوثيقة؛ وينبغي أن يظهر هذا التعريف في مفهوم شامل. ويقترح ما يلي:

'١' اتخاذ الرفاه الاجتماعي كمفهوم شامل يتضمن مفهوم الأمن (انظر التعريف الوارد أدناه)؛

'٢' أن يُذكر في بداية كل نص من النصين (الاعلان وبرنامج العمل) الهدف من التنمية الاجتماعية وهو توفير الرفاه الاجتماعي، أي،

قدرة كل إنسان على تلبية احتياجاته الأساسية وتحقيق نوعية مرضية من الحياة في بيئة تتسم بالانصاف والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية وفي ظل مناخ يسوده الأمن؛ والهدف من الرفاه الاجتماعي أيضا هو تمكين كل فرد من تحسين قدرته على التحكم في مصيره عن طريق الاضطلاع بأنشطة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمشاركة في الخيارات والقرارات المتعلقة بالمجتمع؛

'٣' إبراز بجلاء أن سياسة التنمية الاجتماعية يجب أن تركز على الشخص الانساني: يجب أن يحقق البشر التنمية الاجتماعية لصالحهم ويجب أن تضمن توفير الكرامة الانسانية للجميع؛

'٤' يذكر (في الاعلان والمقدمة المنطقية لبرنامج العمل) أن اطار التنمية الاجتماعية يتألف من القيم الاجتماعية وتطور الهياكل والعلاقات الاجتماعية، وأن عناصره الأساسية هي الانصاف والعدالة الاجتماعية والأمن جنبا إلى جنب مع التماسك الاجتماعي واحترام حقوق الانسان الأساسية وعدم التمييز وفي خاتمة المطاف مشاركة الناس وتمكينهم؛

'٥' أن يستعمل تعريف الهدف من التنمية الاجتماعية وإطارها وعناصرها الأساسية لتحديد، ولاسيما بالنسبة لبرنامج العمل، معايير تستعملها على وجه الخصوص السلطات الوطنية والمنظمات الدولية في تقييم الحالة الاجتماعية وتحديد الأولويات ورسم الأهداف التي ينبغي بلوغها (انظر أيضا الفرع ٢).

(ب) لا يغطي مشروع الوثيقة المقدم من الأمين العام إلا إحدى وظائف التنمية الاجتماعية، أي علاج العلل الاجتماعية. كما أن منظور الوثيقة يقصر السياسة الاجتماعية أساسا على حماية أكثر الجماعات المحرومة وذلك أساسا عن طريق اتخاذ تدابير اقتصادية والأخذ بنظام شبكات الأمان. وترد أدناه بعض المقترحات:

'١' أن يرتكز الاعلان وبرنامج العمل على الاعتراف بأن تعزيز التنمية الاجتماعية أساسي لحياة ومستقبل أي مجتمع: فمن ناحية، يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على السواء، ومن ناحية أخرى، وأولا وقبل كل شيء فإنها ضرورية من أجل الإفراج عن القوى الاجتماعية اللازمة لضمان تنمية المجتمعات تنمية متسقة لفائدة الجميع، والتغلب على العقبات التي تعترض السبيل؛

'٢' الدعوة إلى الأخذ بوجهة نظر جديدة وأوسع نطاقا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية: فالسياسة الاجتماعية، بالمعنى الضيق للمصطلح، التي تهدف إلى حماية أضعف الأفراد ومساعدة المحرومين ما زالت ضرورية ويجب أن تتكيف مع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة؛ بيد أنه يجب إدماجها في سياسية التنمية الاجتماعية كي تشكل، في واقع الأمر، سياسة من أجل المجتمع ويجب أن تهدف إلى استيفاء الشروط اللازمة لكفالة الرفاه الاجتماعي للجميع؛

'٣' التشديد على أن السياسة من أجل المجتمع يجب أن تهدف أيضا إلى القضاء على الاستبعاد والتمييز، وكفالة تكافؤ الفرص للجميع، ويجب أن تهدف إلى إيجاد مجتمع يمكن لكل شخص فيه أن يكون طرفا فاعلا في الرفاة الاجتماعي ومستفيدا منه. ولا يهم تكافؤ فرص المرأة فحسب، بل أيضا مجموعات السكان الأخرى؛

'٤' توضيح، بالاضافة إلى ذلك، أن السياسة الاجتماعية يجب أن تذهب إلى أبعد من العلاقة الأحادية للمعونة والحماية، وأن تبرز ما يمكن لكل شخص وكل فئة اجتماعية تقديمه ويجب أن يكون قادرا على تقديمه؛ وبهذه الطريقة يجب أن تأخذ بعلاقة ثنائية تقوم على تقاسم المسؤولية والمبادلة؛

'٥' إدراج مشاكل الهجرة في السياسة الاجتماعية.

٢-١ التفاعل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتمييز بين الوسائل والغايات

(أ) في مشروع النص، لا يتضح الترابط القائم بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونتيجة لذلك، لا تبذل محاولة لوضع نهج منتظم (أو متكامل) وهو أمر ضروري، مع هذا. ويبدو أن البعد الثقافي قد أهمل. ويقترح ما يلي:

'١' الدعوة بوضوح إلى اتباع نهج كلي منتظم يعترف بتفاعل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأهمية العوامل السياسية. (والنهج المنتظم هو بالضرورة نهج متعدد التخصصات ومشترك بين الوزارات، ولو أنه يذهب إلى أبعد من ذلك)؛

'٢' المراعاة الواضحة للبعد الثقافي.

(ب) لا يميز مشروع النص تمييزا واضحا بين الوسائل والغايات. وتقدم الوسائل المالية بوصفها القوة الدافعة، بينما يجري تجاهل العوامل الاجتماعية، وهي عوامل أساسية في ضمان التنمية الاجتماعية. وترد أدناه بعض المقترحات:

'١' إبراز وظيفة العوامل الاجتماعية، ولا سيما تلك المذكورة في الفرع ١-١ (أ) '٤'؛

'٢' التشديد على أن الهدف هو الرفاه الاجتماعي للبشرية جمعاء، وتحديد أن التنمية الاقتصادية وتوفير مناخ اقتصادي موات أمران ضروريان، ولكنهما ليسا شرطا كافيا لتنمية المجتمع، والتشديد، في هذا الصدد، على أهمية الاطار الاقتصادي الكلي (السياسات الضريبية والنقدية والمتعلقة بالميزانية)؛

'٣' تقديم الوسائل المالية بوصفها أداة هامة ضمن أدوات أخرى؛

'٤' الإشارة، في أي سياسة اجتماعية نشطة، إلى أهمية كل من الاستثمارات الاجتماعية (أي الخدمات الصحية والتعليمية الاجتماعية) ووصول أكثر المحرومين إلى وسائل الدعم الاجتماعي (ولاسيما الاستفادة من الائتمانات ووسائل الانتاج فضلا عن خدمات الدعم). ويجب إعطاء أولوية لهذين النوعين من التدابير؛

(ج) يجب إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للطابع العالمي للاقتصاد. ويقترح ما يلي:

إبراز الآثار الاجتماعية للطابع العالمي للاقتصاد واقتراح تدابير لضمان التوزيع المنصف للفوائد داخل المجتمعات ودوليا على السواء، والأخذ بالآليات التصحيحية اللازمة دون اعتراض على مبدأ المنافسة.

(د) أصاب مشروع النص إذ تحتل البيئة مكانة هامة فيه، بيد أن هذا لا يتناسب مع العناصر الأخرى. ويقترح ما يلي:

بيان الوضع النسبي للبيئة؛ وإعطاء العناصر المحددة الأخرى، من قبيل الارادة السياسية والتماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والانصاف، المكانة والأهمية الجديرة بها.

١-٣ مسؤوليات البلدان

ينبغي للوثيقة (أي الاعلان وبرنامج العمل على السواء) أن يبرزا بوضوح مسؤولية كل بلد عن:

'١' مسؤولية تحديد وإنفاذ السياسة الرامية إلى ضمان الرفاه الاجتماعي التى آلت أساسا إلى البلدان نفسها، أي الحكومة والمجتمع المدني على السواء؛

'٢' ينبغي تشجيع البلدان على تحديد الوظائف والمسؤوليات لكل من القطاع العام والمجتمع المدني وضمان تحقيق التوازن الأمثل بينهما.

٢ - القضايا الأساسية الثلاث لمؤتمر القمة

إن القضايا الثلاث مترابطة ومن المهم إبراز العناصر المشتركة بينها. ويقترح ما يلي:

'١' إبراز، في الاعلان وفي فصل تمهيدي في برنامج العمل، العناصر المشتركة بين القضايا الأساسية الثلاث لمؤتمر القمة، ولا سيما أهمية مشاركة المواطنين وتمكينهم وتكافؤ الفرص ووجود بيئة اقتصادية كلية مواتية؛

'٢' التوصية بأن تدمج السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية أهداف التنمية الاجتماعية، ولاسيما القضاء على الفقر، في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وفي سياستها التجارية وفي برامجها؛

'٣' الاشارة إلى أنه من الأمور الأساسية ضمان الاتساق بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمراقبة الدقيقة لإدارة الشؤون العامة إدارة سليمة.

١-٢ مكافحة الفقر

ينشأ الفقر عن حالة اقتصادية وبسبب عدم توفر السلطة. ولا يوضح النص هذه الحقيقة الثانية. ويقترح ما يلي:

'١' التشديد في الاعلان (والاشارة إلى ذلك في برنامج العمل) على أن إحدى الملامح الأساسية للفقر، بصرف النظر عن عدم وجود دخل، هي عدم توفر السلطة أي عدم الاستفادة من المعرفة والخبرة (التي تتجاوز الاستفادة من التعليم الأساسي، وهو في حد ذاته ذو أهمية رئيسية) ومن الموارد الانتاجية (لا العمالة فحسب) والخدمات العامة والمشاركة في

الحيـــاة العامـــة والتمتع بالحماية القانونية. والاشارة أيضا إلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية للفقر؛

'٢' أن يكون الهدف هو القضاء على الفقر لا مجرد التخفيف من حدته؛

'٣' التشديد على أن تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتلك الاحتياجات هي محددة واقتصادية واجتماعية على السواء: الصحة - التعليم - الاسكان - العمالة (أي الوصول إلى الدخل) والحياة الاجتماعية والاقتصادية، شرط أساسي لمكافحة الفقر وضمان الأمن؛

'٤' الاشارة إلى أهمية الاستثمارات الاجتماعية واستفادة السكان الأشد حرمانا من وسائل الدعم الاجتماعي (انظر الفرع ١-٢ (ب) '٤')؛

'٥' التشديد على أهمية السياسة الضريبية في مكافحة الفقر؛

'٦' اقتراح معايير وأهداف في برنامج العمل.

٢-٢ العمالة

أصاب مشروع النص عندما أولى العمالة مكانة هامة. ومع هذا يبدو أن التحليل يتجاهل الجوانب غير الاقتصادية، ويبدو أن العمالة التي تدر راتبا أو دخلا نقديا هي المهمة. ويقترح التوسع في المنظور على النحو التالي:

'١' الاشـــارة إلى أن تشجيع العمالة المنتجة والمربحة عامل حاسم في أي سياسة تنمية اجتماعية، وتوضيح أن العمالة عنصر أساسي في مكافحة الفقر؛

'٢' التشديد على أن من الضروري اتباع الآن النهج المتعدد التخصصات في هذا المجال؛

'٣' تحسين تحليل أسباب وأشكال العمالة الناقصة والبطالة، مع مراعاة كل من السياق الخاص ببلدان الشمال والبلدان النامية وآثار إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد؛

'٤' ضمان أن مفهوم العمالة بالمعنى الضيق (الذي يفترض وجود رب عمل) قد طرح جانبا واستعمال مفهوم العمالة المربحة أو العمل. والاعتراف المحدد لا بالقيمة الاقتصادية للعمل (أو العمالة بالمعنى الأوسع بالكلمة) فحسب، بل أيضا بما له من قيمة اجتماعية وثقافية، وفي نفس الوقت الاعتراف بالدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأنشطة غير

المدفوعة الأجر أو غير المنتجة إنتاجا مباشرا. ووضع مفهوم للعمالة يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

'٥' في سياسة العمالة، تشجيع التدابير الحافزة التي تقصد إلى تسهيل الوصول إلى سوق العمل بدلا من مواصلة مسار التعويض؛ وتجنب التدابير التي تؤدي إلى عدم مرونة سوق العمل؛ ومراعاة المستويين الاقتصادي الكلي والاقتصادي الجزئي على السواء؛

'٦' الإشارة إلى أهمية السياسة الضريبية؛

'٧' تشجيع البحث عن سبل جديدة من قبيل الفرص التي يتيحها تقاسم الوظائف؛

'٨' تحديد المعايير، وقدر الامكان، وضع أهداف كما في حالة مكافحة الفقر.

٣-٢ التكامل الاجتماعي

يقترح ما يلي:

'١' عرض الهدف من التكامل الاجتماعي؛ وتجنب قصره على وسائل تحسين الاستفادة من الإمكانيات الانتاجية للقطاعات المحرومة أو المهمشة من السكان؛ وعرض العقبات التى تعترض سبيل التكامل الاجتماعي والعوامل المحبذة له؛

'٢' إبراز وظيفة التماسك الاجتماعي وعدم التمييز والإنصاف وتكافؤ الفرص فضلا عن تحقيق الذات ومشاركة المواطنين وتمكينهم؛

'٣' تحديد المعايير وإذا أمكن وضع الأهداف (فيما يتعلق بالفقر والعمالة).

٣- شكل النصين ومحتواهما

يتسم مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل بالطول، كما يتسمان أحيانا بالتكرار وعدم الإيجاز؛ وقد يقلل هذا من تأثيرهما. ولا توجد مبادئ توجيهية محددة يمكن أن تتخذها البلدان أساسا للعمل. وكثيرا ما لا يُبرز برنامج العمل الجانب الأساسى، ولكنه يخوض فى التفاصيل بحيث يتوقف عن التوجيه نحو العمل. ويقترح ما يلي:

'١' جعل النص أكثر إيجازا (وأيضا تجنب القوائم الطويلة التى لا تتسم بالكمال)؛

'٢' تقديم المفهوم الشامل للرفاه الاجتماعي (انظر الفرع ١-١ (أ) '١') والتعبير عن النقاط الأساسية فى الإعلان بشكل محدد وجعلها مبادئ توجيهية؛ وأن يستند برنامج العمل الى تلك النقاط؛

'٣' ذكر الهدف الذى ينبغى بلوغه فى الإعلان وفى برنامج العمل (انظر الفرع ١-١)؛

'٤' تقديم الغايات فى برنامج العمل (وإذا أمكن بالنسبة لجوانب معينة فى الإعلان؛ انظر الفرع ١-١).

٤- المصطلحات

(أ) يتكلم الإعلان عن "التقدم الاجتماعي" وبرنامج العمل عن "التنمية الاجتماعية". ولا يعني "التقدم" إلا التحسين، فى حين تعنى "التنمية" التطور والعلاقة بالقوى التى تتيح هذا التطور أو تتفاعل معه. ويقترح استعمال مصطلح "التنمية الاجتماعية" بدلا من مصطلح "التقدم الاجتماعي".

(ب) يستعمل النصان عموما صفة "معنوي" لا "أخلاقي". (وتشير لفظة معنوي الى العادات والتقاليد وتنطوي عموما على إصدار حكم يميز بين السلوك الخيِّر والسلوك السيىء وتتصل اتصالا وثيقا بكل ثقافة على حدة، ولا توجد أمور معنوية عالمية تنسحب على جميع الثقافات، ولذا يجب الاعتراف بحق المجتمعات الأخرى فى الأخذ بأمور معنوية مختلفة. أما الأخلاقيات (أو علم الأخلاق) فتعني الاعتراف بما يتجاوز الفروق بين الثقافات من أمور جيدة: توجد قيم أخلاقية عالمية بالرغم من الاختلافات الثقافية، على سبيل المثال، حقوق الإنسان). ويقترح ما يلى:

'١' تجنب لفظة "معنوي" واستعمال لفظة "أخلاقي"، كلما كان ذلك مناسبا؛

'٢' الحيلولة دون السماح بتقويض الاعتراف بالقيم الأخلاقية العالمية والتمسك بالدعوة الى الالتزام بها.

- - - - -